Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 21-34
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.2

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

# The role of corporate governance in business going concern in Iraq

**Ameer Saadi AL-Taie*, Sallama Ibrahim Ali**
College of Administration and Economics, Baghdad of University

***Keywords:***
Corporate Governance, Internal Audit, External Audit, Going Concern Assurance.

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***
Received 14 Dec. 2022
Accepted 04 Jan. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Ameer Saadi AL-Taie**
College of Administration and Economics, Baghdad of University

**Abstract**: This study aims to clarify the concept of corporate governance, its importance, objectives, and internal and external mechanisms. As well as clarifying the concept of going concern assurance and identifying indicators of doubt about continuity. And to identify the indicators of going concern doubt, and to achieve the objectives of the research, hypotheses were formulated, and in order to test the hypotheses, a set of statistical methods were used using the SPSS statistical program. Among the conclusions, the most important of which is that the proper application of corporate governance rules and mechanisms, whether internal or external, is vital and important to monitor managers and reduce conflicts of interest and works to reduce problems and leads to attracting capital and optimal utilization of available resources. The necessity of striving towards enhancing the application of aspects of corporate governance effectively and efficiently to protect the economic unit from the expected crises and risks.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 21-34
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.2

# تأثير حوكمة الشركات في استمرارية المصارف العراقية

**امير سعدي حاتم الطائي** **سلامة ابراهيم علي**
**كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد**

**المستخلص**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها واهدافها والياتها الداخلية والخارجية فضلا عن بيان مفهوم فرض الاستمرارية والتعرف على مؤشرات الشك بالاستمرارية ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات، ومن أجل اختبار الفرضيات تم استعمال مجموعة من الوسائل الإحصائية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، أن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات والأليات سواء كانت داخلية أو خارجية يعد امراً حيويا ومهماً لمراقبة المديرين والحد من تعارض المصالح وتعمل على تقليل المشاكل وتؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفي ضوء الاستنتاجات توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة السعي نحو تعزيز تطبيق جوانب حوكمة الشركات بفاعلية وكفاءة لحماية الوحدة الاقتصادية من الأزمات والمخاطر المرتقبة.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، فرض الاستمرارية.

**المقدمة:**

يعد فرض الاستمرارية من الفروض الأساسية المهمة التي شكلت جزءا مهما من الإطار المفاهيمي للمحاسبة والذي ارتكزت عليه العديد من المبادئ المحاسبية, ونظرا للتطورات التي حدثت في الآونة الأخير ومظاهر الأزمة المالية العالمية واجهت العديد من الشركات تهديدات التعثر المالي وضعف القدرة على الاستمرار في سوق المنافسة, ونتيجة لذلك أصبح المجتمع المالي، والمستثمرون بشكل خاص يبحثون عن ضمانات تؤكد أن الشركات التي ترغب في جلب استثماراتهم تدار وفق ممارسات سليمة وضوابط ومبادئ اخلاقية تعمل على تقليل امكانيات الفساد وسوء الادارة الى اقصى حد ممكن، وتسمى هذا الممارسات السليمة بحوكمة الشركات. أن ارساء اسلوب الحوكمة والعمل على وجود اليات حديثة سواء كانت اليَات داخلية او خارجية في ظل الظروف البيئية التي تتطلب الالمام بعدد متزايد من القوانين واللوائح والقواعد المحاسبية من اجل خلق حاله من المنافسة في بيئة معرضة الى ازمات مالية وانهيار في السوق، وقد تزايد الاهتمام بحوكمة لشركات خلال السنوات الأخيرة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة اذا حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على تناول نظام الحوكمة بالبحث والتحليل، حيث يعتبر نظام الحوكمة من أهم العوامل التي من شأنها تطوير الاجراءات السليمة والمحافظة على القيم والممارسات الصحيحة والعمل على استمرارية الوحدة في سوق المنافسة، ونظرا للدور الحيوي الذي تقوم به المصارف في اي اقتصاد فأن تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامه الجهاز المصرفي.

## المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

**اولاً. مشكلة البحث:** ويمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:- يتميز القطاع المصرفي بأنه من أهم القطاعات التي يتخلل عمله المخاطر المرتفعة والمعقدة وفي ظل تصاعد تيارات المنافسة والأزمات الاقتصادية والمالية وأصبحت المؤسسات المالية تبحث عن الوسائل والأدوات التي تمكنها من استمرارية بقائها في اطار المنافسة ولعل تطبيق أدوات الحوكمة المؤسسية احدى الوسائل التي تساعد على استقرار القطاع المصرفي واستقرار الاقتصاد، لذلك يمكن تمثيل مشكلة البحث من خلال طرح السؤال الآتي هل يساعد تطبيق آليات الحوكمة في تعزيز استمرارية المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟)

**ثانياً. اهمية البحث:** انسجاما مع التطورات البيئية المستجدة وما يمكن أن يقبل عليه العراق من فرص وتحديات مستقبلية في العديد من المجالات ومنها المجالات الاقتصادية، فإن الأمر يتطلب مواجهه تلك المستجدات والتكيف معها من خلال تبني الكثير من المفاهيم ذات الصلة ومن بينها مفهوم حوكمة الشركات، فأهمية البحث تكمن في (تحقيق حماية حقوق الجهات ذات المصلحة بما يؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء والعمل على استمرارية المصارف.

**ثالثاً. أهداف البحث:** يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. تسليط الضوء على آليات الحوكمة ودورها في تعزيز قدرة المصارف على الاستمرار بنشاطها في المستقبل المنظور.
٢. التعرف على مفهوم الاستمرارية وأهم مؤشرات الشك بالاستمرارية.

**رابعاً. فرضية البحث:** يستند البحث إلى الفرضية الأساسية الآتية:

١. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله معنوية بين حوكمة الشركات في المصارف العراقية واستمراريتها
٢. لا توجد علاقة تأثير بين حوكمة الشركات في المصارف العراقية واستمراريتها

**خامساً. دراسات سابقة:**

**أ. الدراسات العربية:**

١. **دراسة (ابو الريحة، ٢٠١٦)** بعنوان (أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

يهدف البحث إلى أعطاء نظرة عن موضوع حوكمة الشركات والشفافية فضلا عن تقييم الأداء، من خلال توضيح المفاهيم الاساسية والمبادئ والمعايير التي تمثل دليل عمل الوحدات والتي تعمل على رفع كفاءة وجودة عملها وتعمل أيضا على حماية حقوق أصحاب المصالح وتحسين القرارات المتخذة كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كانت أهمها، أن التشريعات والقوانين والتعليمات العراقية لا تعوض عن غياب مبادئ الحوكمة لأن مبادئ الحوكمة لها عدة فقرات مهمة بالنسبة إلى كل من أصحاب المصالح مع المصرف وهذه الفقرات ليست متضمنة ضمن القوانين العراقية لذا يتطلب معالجة هذا الغياب أما عن طريق تحديث القوانين العراقية بشكل تغطي كافة جوانب الحوكمة أو من خلال تصميم واعداد مبادئ للحوكمة خاصة بالبيئة العراقية، واوصت الدراسة تشكيل لجنة تتكون من خبراء أكاديميين واقتصاديين وباحثين لغرض اعداد وصياغة مبادئ للحوكمة خاصة بالبيئة العراقية وينبغي أن يشمل كافة الجوانب وتعميم هذه المبادئ على كافة القطاعات والوحدات والمؤسسات والمصارف وأيضا ينبغي أن تكون ملزمة التطبيق بحكم القانون لغرض النهوض بواقع الاقتصاد العراقي

٢. **دراسة (ميرزا، ٢٠١٨)** بعنوان (تقويم فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة)

يهدف البحث إلى تقويم تقارير مراقبي حسابات المصرف وتقويم الوسائل والأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي في تنفيذ دور الرقابة الأشرفية على تلك المصارف بخوص فرض الاستمرارية كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، تقع المسؤولية على ادارة المصارف عند اعدادها للبيانات المالية في الافصاح عن المعلومات المتعلقة بها على فرض أن المصرف مستمر في نشاطه في المستقبل المنظور، أن مسؤولية عملية تقويم فرض الاستمرارية تقع على عاتق مراقب الحسابات والبنك المركزي العراقي عن طريق تنفيذهم لمجموعة من الاجراءات التدقيقية والأشرفية ضمن النطاق المحدد لكلاهما للتحقق من استمرار واستقرار النشاط المصرفي في المستقبل القريب والبعيد، وأوصت الدراسة ضرورة اعادة النظر بالوسائل والأدوات المعتمدة في الرقابة الأشرفية من قبل البنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة وتطويرها بما يتلاءم مع حجم المخاطر المصرفية وحدوث تعثرات مالية لبعض المصارف وبشكل مفاجئ.

**ب. الدراسات الأجنبية**

**١. دراسة (loanna,Sapountzi, 2016) بعنوان:**

"The role of the Compliance Function as a key element of Corporate Governance efficiency in the banking sector thesis"

"دور وظيفة الامتثال كعنصر رئيس في كفاية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي"

هدفت الدراسة إلى اثبات أن وظيفة الامتثال هي عنصر رئيس في حوكمة الشركات الفعالة، وترتبط ارتباطا وثيقا بالاستدامة والربحية وتم التوصل إلى استنتاجات أهمها: تنشأ وظيفة الامتثال كعنصر اساسي في كفاية حوكمة الشركات في القطاع المصرفي، ولها دور استراتيجي ورائد في سلامة البنوك وتوصلت الدراسة إلى أهم التوصيات منها: يجب أن تكون لموظف مراقب الامتثال دور في عملية صنع القرار من أجل التصرف بشكل استباقي لعدم الوقوع في مخاطر عدم الامتثال.

**سادسا: موقف البحث الحالي من الدراسات السابقة:** اعتمد البحث الحالي على التطبيق العملي في جمع البيانات من التقارير المالية وغير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعلى حد علم الباحث يعد هذا البحث من البحوث القليلة التي طبقت بجانبها العملي في البيئة العراقية لتوفير فهم أفضل لمستخدمي المعلومات حول الاتجاهات المستقبلية لاستمرارية المصارف في العراق من خلال متابعة مستويات حوكمة الشركات.

## المحور الثاني: الجانب النظري حوكمة الشركات

**اولاً. النشأة والتطور التاريخي:** يمكن إرجاع أصول حوكمة الشركات إلى القرن الثامن عشر الميلادي، عندما كتب العالم الاقتصادي آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" عن المشاكل المتوقعة لغياب الملكية في الشركات واحتمال تضَارب المصالح التي تتخلل عملية السيطُرة على الادارة (حميدي، ٢٠١١: ١٢).

بعد حدوث الركود الاقتصادي العالمي الذي استمر من 1920 إلى 1932، كان من أهم الأسباب التي دعت إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، دعا اثنان من الاقتصاديين (Barel and Means) في كتابهم "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" الصادر عام 1932 إلى الاستخدام الفعال للموارد وتناولوا القضايا ذات الصلة بفصل الملكُية عن الإدارة علاُوة على ذلك، هناك حاجة لآليات لسد الفجوة التي يمكن أن تنشأ بين مديري الوحدة الاقتصادية وأصحابهم نتيجة الممارسات الإدارية السيئة التي يمكن أن تضر بالوحدة الاقتصادية (ابو العطا، ٢٠٠٣: ٢).

وفي عام 1999 وعلى المستوى العالمي أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريرها بعنوان مبادى حوكمة الشركات Principle of Corporate Govermance تم تعديله في عام 2004، يتبع ذلك تعليمات وتوجيهات لجنة بازل في ديسمبر 2004 (أبو الريحة، ٢٠١٦: ١٣).

**ثانياً. مفهوم حوكمة الشركات:** عرفت حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من العمليات والآليات التي تهدف إلى تقليل الصعوبات والمشاكل التي تحدث بين المساهمين والمديرين نتيجة لنظُرية الوكالة وما رافقها من فصل الملكية عن الإدارة (Foroghi at el., 2013: 64).

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات على أنها مجموعة من العلاقات بين ادارة الوحدة الاقتصادية ومجلس أدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين، وتعد حوكمة الشركات أحد العناصر الأساسية في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو فضلا عن تعزيز ثقة المستثمرين وتحديد أهداف الوحدة الاقتصادية ووسائل لتحقيق الأهداف ومراقبة الأداء (OECD, 2004, 11).

وعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة الشركات على أنها "الطريقة التي يتم من خلالها مراقبة اعمال وانشطه الوحدة الاقتصادية من قبل مجلس الادارة، والادارة العليا والتي بدورها تؤثر في طريقة مصالح أصحاب المصلحة وأهداف الوحدة الاقتصادية وضمان سلامة نظامها المالي وامتثاله للقوانين واللوائح وحماية مصالح اصحاب المصلحة (Aljughaiman, 2019: 23)

**ثالثاً. اهداف حوكمة الشركات:** تهدف حوكمة الشركات الى تحقيق الاهداف الأتية (ابو ليلة، ٢٠١٧: ٢٩):

أولاً: الفصل بين الملكية والادارة والرقابة على الأداء.

ثانياً: تحسين الكفاءة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية.

ثالثاً: تحقيق العدالة والشفافية ومنح حق مساءلة ادارة الوحدة الاقتصادية ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين ومراعاه مصالح الأطراف الأخرى من ذوي المصلحة في الوحدة الاقتصادية والحد من استغلال السلطة.

رابعاً: التأكد من قيام العاملين والمديرين في الوحدة الاقتصادية بواجباتهم والتزاماتهم بما يتوافق مع أهداف الوحدة الاقتصادية ومصالح أصحابها.

**رابعاً. اليات حوكمة الشركات:** عرفت آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الأنظمة والضوابط والتعليمات التي تسعى جاهدة لتقليل مخاطر الاستثمار، وتحسين التنسيق بين المدير والوكيل، وتضمن بشكل أساسي حماية وتحقيق مصالح أصحاب المصلحة (Sharma, 2017: 133) وتصنف الآليات إلى آليات داخلية وخارجية وعلى النحو الآتي:

١. **اليات الحوكمة الداخلية:** تعد الاليات الداخلية بمثابة الوسائل والأنظمة والاجراءات التي يمكن أن تشجع المديرين في زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية وتعمل على اجراء تنسيق أفضل العلاقة بين الأصيل والوكيل وتضمن المزيد من حماية مصالح اصحاب المصلحة (الجابري، ٢٠٢٠: ٤٢) وتتمثل آليات الحوكمة الداخلية بما يأتي:

- ❖ مجلس الادارة
- ❖ التدقيق الداخلي
- ❖ تركيبة مجلس الادارة
- ❖ تركيز الملكية

٢. **اليات الحوكمة الخارجية:** وتسمى المراقبة الخارجية لأنها تحكم من خارج الوحدة الاقتصادية تُمثَّل القوانين والتشريعات والتعليمات، والأنظمة المنظمة للاقتصاد والمحاسبة في أي دولة فهي اجهزة الرقابة وهيئات الأوراق المالية, البورصات, وزارة الاقتصاد, وقد تُمثَّل القطاع المالي من بنوك وما يترتب من اجراءات للاقتراض أو تسديد دين, تُمثَّل منظمات وجهات مهنية من مكاتب تدقيق، شركات استشارية مالية واستثمارية او جمعية المحاسبين القانونين أو منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو منظمة التمويل الدولي(سلمان، ٢٠٢٠: ٦٩) ومن الأمثلة على هذه الآليات:

- ❖ التدقيق الخارجي
- ❖ القوانين والتشريعات
- ❖ السوق

## المحور الثالث: استمرارية المصارف بإطار حوكمة الشركات

**اولاً. مفهوم فرض الاستمرارية:** عرفت الاستمرارية على أنها من الفروض الأساسية التي يتم الاعتماد عليها عند اعداد القوائم المالية الختامية للوحدة الاقتصادية اذ يفترض أن الوحدة الاقتصادية تم تأسيسها حتى تقوم بتنفيذ الاعمال التي تحقق أهدافها فهي باقية ومستمرة لفترة زمنية غير محددة ولن تخرج من القطاع الذي تنتمي له أو تصفى أصولها، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على زيادة مواردها التي تحتاجها لتحقيق الأهداف المخطط لها (الحوراني واخرون، ٢٠١٨: ٥).

أمَّا الاستمراريَّة في التدقيق فتعني أن يقدم مدقِّق الحسابات رأيه فيما إذا كانت الوحدة الاقتصادية أو المؤسسة محل التدقيق تمتلك القدرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه ولقد كان المدققون لوقت قريب يعدوون إن هذا الفرض غير مناسب وإنْ تأثيره من الممكن أن يكون غير مادي في عمليات التدقيق بسبب ظروف عدم التأكُّد التي تحيط بالتعامل مع هذا الفرض أمَّـا في الوقت الحالي وفي ظل المشاكل الاقتصاديَّة السائدة أصبح حكم مدقِّق الحسابات على قدرة الوحدة على الاستمرار في نشاطها من الأمور الاساسية والضرورية، وإنَّ حكم مدقِّق الحسابات لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار يتوقَّف أولاً على مقدرته على الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكُّد (المومني وشويات، ٢٠٠٧: ١٤٣).

**ثانياً. مؤشرات الشك بالاستمرارية:** إن فرض الاستمرارية في الاعمال هو أحد المفاهيم الاساسية التي يتم على أساسها اعداد القوائم المالية، كما تعني أن الموجودات المتداولة سيتم تحصيلها وإن الالتزامات المالية على الوحدة سيتم سدادها، وفي حاله الشك في مدى قدرة الوحدة على

الاستمرارية فينبغي على المدقق أن يتحفظ في تقريره او الامتناع عن ابداء الرأي وفق الأهمية النسبية لعدم التأكد وفي الواقع العملي هناك عدد من العلامات التي تشير إلى احتمال أن يكون فرض الاستمرارية غير ملائم، ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي:(ابو سمهدانة، ٢٠٠٦: ٧٧)

١. **مؤشرات مالية:** وتتمثل فيما يأتي (العابدي، ٢٠١٤: ٣٩):

أ. استهلاك صافي رأس المال العامل.

ب.تزايد وتراكم الديون طويلة الأجل.

ج. استخدام الالتزامات قصيرة الأجل لتمويل الموجودات الثابتة.

د. انخفاض النسب المالية.

ه. تحقيق الوحدة الاقتصادية لخسائر تشغيلية جوهرية.

و. انخفاض توزيع الارباح على حملة الأسهم، أو عدم الاستمرار في التوزيع.

٢. **مؤشرات تشغيلية:** وتتمثل في الاتي (حميد، ٢٠٢٠:٥٣):

أ. فقدان سوق رئيس أو امتياز أو مورد رئيس: بسبب المنافسة أو الأسعار المرتفعة أو عدم التطابق مع مستوى الجودة او بسبب نقص الكوادر الفنية المدربة التي تؤثر على تسويق المنتج أو عدم وجود إدارة تعمل على دراسة العوامل التي تؤثر على فقدان الأسواق الرئيسة.

ب. فقدان اداريين قياديين من دون استبدالهم: عندما تواجه الوحدة الاقتصادية استقالة بعض المديرين والقادة الرئيسيين وعدم القدرة على العثور على شخص ليحل محلهم، يكون لذلك تأثير كبير في قابلية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المدى الطويل.

ج. مشاكل عماله أو نقص في تجهيزات مهمة: هناك مجموعة مختلفة من الصعوبات التي قد تواجهها الوحدة بشأن القوى العاملة لديها، سواء بشكل مباشر مع العمال وبالتحديد حول رواتبهم وامتيازاتهم، إذ إن التغيير في العمال من مدة إلى أخرى يجعل الوحدة الاقتصادية غير مستقرة في مواردها البشرية.

٣. **مؤشرات اخرى:** وتتمثل فيما يأتي (الجحيشي، ٢٠١٦: ٥٦):

أ. عدم استيفاء معايير رأس المال أو غيرها من المعايير القانونية: يشكل رأس المال المدفوع والقروض الواردة من المصارف وحملة السندات الأموال المستثمرة في الوحدة الاقتصادية، إن انخفاض رأس المال المدفوع وزيادة حجم القروض يؤدي إلى اختلال التوازن الأمر الذي يحمل الوحدة اعباء مالية.

ب.الدعاوى المرفوعة ضد الوحدة الاقتصادية: عند رفع دعوى على الوحدة الاقتصادية ونجاح هذه الدعاوى قد تواجه الوحدة التزامات أو تعويضات لا تستطيع الوفاء بها أو الحجز على موجوداتها أو تصفيتها للوفاء بالتزاماتها فهذا يشير إلى ضعف قدرة الوحدة على الاستمرار في المستقبل.

ج. تغيرات في التشريع او السياسية الحكومية: تعمل الوحدة الاقتصادية في سياق قانوني تنظمه القواعد واللوائح الحكومية، والتي تتغير من وقت لآخر، ولا سيما القواعد والقوانين ذات الصلة بالوحدة مثل القوانين ذات الصلة بتقديم خدمات معينة أو القوانين المشرعة للقوى العاملة، واحيانا تكون هذه القوانين مؤقته قد لا يُسمح بإدامتها وهذا يدل على ضعف إمكانات الوحدة الاقتصادية للاستمرار في المستقبل.

**ثالثاً. حالات فرض الاستمرارية:** يمكن أن نميز بين ثلاث حالات من فرض الاستمرارية (الزبيدي، ٢٠١٧: ٥١):

١. الحالة الطبيعية: في هذه الحالة، يعني أن الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار دون مدة محددة ومعروفة في الوقت الحاضر، أي أن التفسير المنطقي للحاضر هو أنه من المتوقع أن تواصل الوحدة الاقتصادية عملها بطريقة تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها الحالية والاستفادة من موجوداتها الحاضرة ومن ثم فأنه كحد أدنى يفترض أن الوحدة الاقتصادية سوف تستمر لمدة اطول من عمر أي موجود تمتلكه.

٢. حالة محدودية المدة: في هذه الحالة، من المفترض أن تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار لمدة محدودة ومعروفة في الوقت الحاضر، والتي يشار إليها عادةً بمدة الاحتكار أو فترة الامتياز، ويكون عمر الوحدة محددًا ومعروفًا مسبقًا، مثل منح امتياز حكومي لحق الاستثمار في وحدة معينة لمدة زمنية محدودة، شريطة متابعة استثمار النشاط بعد انتهاء المدة للحكومة او للجهة المانحة ففي مثل تلك الحالات تفسر الاستمرارية بمدة طول العمر الانتاجي للموجود أو مدة الحكر أيهما أقرب.

٣. الحالة الغير طبيعية: وتنطوي على الحالة غير الطبيعية وجود أو توافر مؤشرات في الوقت الحاضر تسمح بافتراض عدم الاستمرارية واحتمال التصفية أو حالة التصفية الفعلية، فهي حالة تنبؤيه تمثل قيدا على الحالة الطبيعية لفرض الاستمرارية وهي كأي تنبؤ، يمكن أن تكون صائبة أو خاطئة.

**رابعاً. مسؤولية الادارة والمدقق الداخلي والخارجي في تقييم الاستمرارية:** يعد مجلس الادارة أحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والذي تنبثق منه لجان عدة لغرض متابعة سير العمل في الوحدة الاقتصادية بصورة منتظمة وسليمة إذ يقع على عاتق مجلس الادارة والادارة العليا مسؤولية ضمان استمرارية الأعمال في الوحدة الاقتصادية، أي إن عليهم تحديد خطط استراتيجية لتحقيق الاستمرارية والقيام باختيار خطط لضمان استمرارية الانشطة، والقيام ببعض التعديلات على الخدمات او العمليات المنجزة عند الضرورة والعمل المستمر على تقييم برامج استمرارية الاعمال الموضوعة من الوحدة (Bird, 2011: 8).

ويبرز دور المدقق الداخلي كأحد آليات الحوكمة الداخلية إذ إن فرض الاستمرارية من الفروض الراسخة في الفكر المحاسبي إلا أن المدققون كانوا لوقت قريب يعدون فرض الاستمرارية غير مناسب وإن تأثيره غير مادي في عمليات التدقيق بسبب ظروف عدم التأكد التي تحيط بالتعامل مع هذا الفرض، إلا أنه في الوقت الحالي أصبح ضرورياً في ظل المشاكل المالية وغير المالية التي تحيط بمناخ النشاط الاقتصادي، إذ أصبح من الضروري أن يبدي المدقق رأيه عن قدرة الوحدة على الاستمرار في النشاط خلال المستقبل المنظور وعدم وجود ما يعوق قدرتها على ذلك (الطويل، ٢٠١٣: ٣٢).

إذا اقتنع المدقق الخارجي أن فرض الاستمرارية فيه شك جوهري أو مادي وإن الوحدة الاقتصادية لا تستطيع الاستمرار بنشاطها في المستقبل المنظور ينبغي عليه أن يقر بأن فرض الاستمرارية المستخدم في اعداد القوائم المالية غير ملائم، مما يجعل تلك القوائم مضللة فينبغي على المدقق الخارجي ابداء رأي سلبي في صحة ودقة القوائم المالية (النعامي، ٢٠١٤: ١٨٥).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 21-34
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.2

## المحور الرابع: قياس علاقة الارتباط والتأثير بين حوكمة الشركات والاستمرارية

### اولاً. الصدق والثبات:

١. يعد الصدق من الشروط الاساسية والضرورية واللازمة لأعداد الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، ويعد الصدق الظاهري أفضل طريقة لقياس الصدق وهو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها ودقتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من الاساتذة والخبراء المتخصصين في المحاسبة.

٢. الثبات: وهو الاتساق والثبات في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على نفس الافراد، وتم حساب الثبات بطريقتين:

أ. الثبات بطريقة التجزئة النصفية: إن فكرة التجزئة التصفية تقوم على اساس قسمة فقرات المقياس على قسمين متجانسين ومن أجل حساب الثبات على وفق طريقة التجزئة النصفية يتم تقسيم فقرات المقياس على نصفين يضم النصف الأول الفقرات الزوجية ويضم النصف الثاني الفقرات الفردية، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين ومعادلة سبيرمان براون التصحيحية.

ب.معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: أن معامل ألفا يمنحنا تقدير جيد في أغلب الاحيان وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى فقرة أخرى، لأن هذه المعادلة تعكس مدى اتساق هذه الفقرات داخلياً والنتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (١): يبين معامل الفا كرومباخ والتجزئة النصفية لكل محور

| محور | اسم محور | عدد الفقرات | قيم الفا | التجزئة النصفية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | معامل ارتباط بيرسون | معادلة سبيرمان براون التصحيحية |
| الاول | حوكمة الشركات | 24 | 0,889 | 0,754 | 0,860 |
| الثاني | الاستمرارية | 18 | 0,897 | 0,782 | 0,878 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

### ثانياً. عرض وتفسير نتائج المحاور:

الجدول (٢): يبين نتائج المحاور

| | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاهمية النسبية (%) | ترتيب الاهمية النسبية | اتجاه مستوى الاجابة | معامل الاختلاف (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حوكمة الشركات | 4,03 | 0,49 | 80.6 | 2 | مرتفع | 12.16 |
| الاستمرارية | 3,95 | 0,56 | 79.0 | 3 | مرتفع | 14.18 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان محور حوكمة الشركات حصل على وسط حسابي (4.03) وبأهمية نسبية (80.6%) وباتجاه المرتفع وفي المرتبة الثانية حصل محور الاستمرارية على وسط حسابـــي (3.95) وبلغت الأهمية النسبية (79%) وباتجاه المرتفع، وتبين قيم معامل

الاختلاف أن أفراد العينة كانوا أكثر تجانساً في اجاباتهم حيث الأقل معامل اختلاف هو الأكثر تجانساً حيث جاءت حوكمة الشركات في المرتبة الاولى من حيث التجانس وتلتها الاستمرارية، كذلك نلاحظ بأن قيم الانحراف المعياري جاءت متوافقة مع قيم معامل الاختلاف حيث أقل قيمة في الانحراف المعياري قابلته أقل قيمة لمعامل الاختلاف وهذا يدعم بشكل كبير تجانس البيانات.

**ثالثاً. اختبار فرضيات البحث:** من شروط تطبيق الانحدار الخطي والارتباط يجب أن تتوزع البيانات التوزيع الطبيعي.

١. **اختبار نتائج التوزيع الطبيعي للمتغيرات:** والنتائج كما في الجدول رقم (٣) والاشكال حيث نلاحظ بأن جميع قيم المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov Z هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني بأن بيانات المحاور تتوزع التوزيع الطبيعي.

الجدول (٣): يبين وصف واختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

| المتغيرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | Kolmogorov -Smirnov Z | p-value | القرار |
|---|---|---|---|---|---|
| حوكمة الشركات | 4.03 | 0.49 | 1.096 | 0.181 | تتوزع التوزيع الطبيعي |
| الاستمرارية | 3.95 | 0.56 | 0.893 | 0.402 | تتوزع التوزيع الطبيعي |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

٢. اختبار فرضية البحث:

❖ اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلاله معنوية بين حوكمة الشركات في المصارف العراقية واستمراريتها).

الجدول (٤): يبين نتائج معامل الارتباط واختبار t لمعامل الارتباط بين حوكمة المصارف العراقية واستمراريتها

| قيمة معامل الارتباط r | t test | درجة الحرية | قيمة t الجدولية بمستوى (5%) | الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| 0,79 | 10,63 | 69 | 1,99 | وجود ارتباط |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه بلغت قيمة t المحسوبة (10,63) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (69) والبالغة (1,99) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حوكمة المصارف العراقية واستمراريتها، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0,79) وهي قيمة موجبة أي إن العلاقة طردية بين حوكمة المصارف العراقية واستمراريتها.

❖ اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على (لا توجد علاقة تأثير بين حوكمة الشركات في المصارف العراقية واستمراريتها).

الجدول (٥): يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط تأثير كل من الحوكمة ورقابة الامتثال في المصارف العراقية على الاستمرارية

| المتغير المستقل | المتغير المعتمد | قيمة الثابت | قيمة معامل بيتا | قيمة t لاختبار معامل بيتا | قيمة معامل التحديد % | قيمة F المحسوبة | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحوكمة | الاستمرارية | 0.17 | 0.35 | 2.83 | 0.74 | 96.74 | وجود تأثير |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه بلغت قيمة F المحسوبة (96,74) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) وبلغت درجة الحرية (67,2) وهذا يدل على وجود تأثير ذو دلالة معنوية لـ الحوكمة في المصارف العراقية على الاستمرارية، وبما أن اشارة معامل بيتا كانت موجبة هذا يعني بأن التأثير ايجابي (أي إن العلاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0,74) وهذا يدل على أن (74%) من التغيرات الحاصلة في الاستمرارية يمكن تفسيره من خلال الحوكمة، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0,35) للحوكمة وهي قيم موجبة ودالة حيث بلغت قيمة t المحسوبة للحوكمة (2,83) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (69) والبالغة (1,99)، أما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الآتي:

$$Y = 0.17 + 0.35\ X1$$

حيث إن:

Y: تمثل الاستمرارية

X١: تمثل الحوكمة

وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات ورقابة الامتثال واستمرارية المصارف في العراق

## المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

**اولاً. الاستنتاجات:**

١. تعد حوكمة الشركات مزيج من الانظمة والآليات والاجراءات التي طورتها الوحدة الاقتصادية لمواجهه المخاطر التي تواجهها نتيجة لنظرية الوكالة.
٢. تعمل حوكمة الشركات على تحديد العلاقة بين ادارة الوحدة الاقتصادية ومجلس ادارتها وحملة الاسهم، وأصحاب المصالحة الآخرين بهدف تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفاعلية
٣. يؤدي وجود جهاز تدقيق داخلي يتسم بالكفاءة والفاعلية إلى حماية حقوق المساهمين والحفاظ على الموارد المالية وتوفير معلومات موثوقة كما يعد أداة ساندة لتقديم التقارير المفيدة للإدارة ولجنة التدقيق والمدققين الخارجيين.

**ثانياً. التوصيات:**

١. ضرورة السعي نحو تعزيز تطبيق جوانب حوكمة الشركات بفاعلية وكفاءة لحماية الوحدة الاقتصادية من الأزمات والمخاطر المرتقبة.

٢. ضرورة السعي والعمل نحو ايجاد نقاط الضعف والخلل في تطبيق آليات الحوكمة والعمل على معالجتها.
٣. ضرورة العمل على اجراء عملية تقويم مستمرة لعمل المدققين الداخليين والعمل على تنمية مهاراتهم وخبراتهم وتطوير قدراتهم.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

**أ. الرسائل والأطاريح:**

١. ابو الريحة، علي محمد جابر ٢٠١٦، (أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة) بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة.
٢. حميدي، كرار سليم عبدالزهرة، العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل تطبيق في عينة من المصارف العراقية، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة لنيل شهادة الماجستير علوم محاسبة ـ٢٠١١.
٣. ابو ليلة، نائل خليل ٢٠١٧، إثر حوكمة الشركات على هيكل راس المال للشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين، دراسة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة الاقصى.
٤. الجابري، فرح قاسم محمد ٢٠٢٠، دور حوكمة الشركات في تحسين السمعة، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد – لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الاستراتيجي.
٥. سلمان، علي راجي، تأثير التصنيف والقياس وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي ٩ IFRS في تفعيل اليات حوكمة الشركات، بحث مقدَّم إلى مجلس الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية ٢٠٢٠.
٦. ميرزا، سمير مبارك، تقويم فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية (بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة) بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية لنيل شهادة المحاسب القانوني – جامعة بغداد – ٢٠١٨.
٧. ابو سمهدانة، نيفين عبد الله ابو سمهدانة، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في ـ تخطيط واداء عملية المراجعة دراسة تحليلية لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة –جامعة غزة ٢٠٠٦.
٨. العابدي، ظافر عبدالله حامد، توظيف مؤشرات التدفقات النقدية للتنبؤ باستمرار الشركات، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة ٢٠١٤.
٩. حميد، ثائر كامل، تأثير جودة الارباح باستخدام انموذج الاستدامة في استمرارية الشركة، بحث تطبيقي مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية –جامعة بغداد / لنيل شهادة المحاسب القانوني.
١٠. الجحيشي، احمد حمزة مجهول ٢٠١٦، دور النظام المحاسبي في انتاج معلومات تخص استمرارية الشركات العامة الممولة ذاتيا، بحث مقدم الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسب القانوني.

١١. الزبيدي، باسل محمد نعمان، التنبؤ بالتعثر المالي وانعكاسه على استمرارية الوحدات الاقتصادية، بحث مقدم الى مجلس المعهد العربي لنيل شهادة المحاسب القانوني ٢٠١٧.
١٢. الطويل، سلمى محمد علي، أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشاة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية، دراسة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في الجامعة الاسلامية –غزة ٢٠١٣

**ب. البحوث والدوريات**

١. ابو العطا – نرمين ٢٠٠٣، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع اللقاء الضوء على التجربة المصرية – مركز المشروعات الدولية الخاصة – القاهرة
٢. الحوراني، شادي، الشيخ، عماد، منصور، اسراء، العوامل التنظيمية المؤثرة في استمرارية عمل البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الاردنية ٢٠١٨.
٣. المومني والشويات، منذر المومني، زياد الشويات، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، مجلة المنارة، جامعة ال البيت، المجلد الرابع عشر، العدد الاول،٢٠٠٨.
٤. النعامي، علي سلمان، مجالات مساهمة التحليل المالي التنبؤ بعدم استمرارية المشروع، بحث منشور في مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات – العدد السادس يناير ٢٠١٤

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

A. **The Dissertations & Thesis**

1. Sapountzi, Loanna, The role of the compliance function as a key element of corporate Governance efficiency in the banking sector, international Hellenic University, school of economics business Administration and Legal studies, GREECE, 2016.
2. Aljughaiman (2019), Abdullah A Aljughaiman, Effects of Corporate Governance Mechanisms on Financial Flexibility, Risk-taking Behavior and Risk Management Effectiveness: A Comparison Study between Conventional and Islamic Banking Systems, A Thesis Submitted in accordance with the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy Newcastle University Newcastle University Business School.
3. Bird, L., (2011), Dictionary of Business Continuity Management Terms, BCI.
4. Torres, P. and Artur, F. C., (2012). The Compliance Function in Banking: Perspective and Future in the Age of GlobalizationProject presented part of the requirements for theAward of a Master's Degree in Management from NOVA –School of Business and Economics.

**B. The Periodicals, Reports, and Websites:**

1. Foroghi, Dariush, Amiri, hadi, fallah, zahranokhbeh (2013), Corporate Governance and Conservtism, Department of Accounting, Administrative and Economics Faculty, University of Isfahan, Iran.
2. OECD, "Principles of Corporate Governance, Organization for Economic Cooperation and Development Publication Service, 2004.
3. Sharma, Nidhi, (2017), Corporate Governance Mechanisms in India, International Journal of Advance Research and Development, 2 (5), 133.

**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.2

## ملحق (١)

| ت | اسم الخبير | مكان العمل |
|---|---|---|
| 1 | أ.د. عباس حميد يحيى التميمي | كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد |
| 2 | أ.د. بكر ابراهيم محمود | كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية |
| 3 | أ.د. ابتهاج اسماعيل يعقوب | كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية |
| 4 | أ.د. سطم صالح حسين | كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت |
| 5 | أ.د. صباح منفي رضا/ محكم احصائي | كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد |
| 6 | أ.م.د. حيدر عبدالحسين حميد المستوفي | كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية |
| 7 | أ.م.د. بشرى فاضل خضير الطائي | كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد |
| 8 | أ.م.د. احمد سعد جاري | كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية |
| 9 | أ.م.د. منى كامل حمد | كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين |
| 10 | د. هناء عواد حسين | ديوان الرقابة المالية /خبير دائرة تدقيق نشاط التحويل والتوزيع. |
| 11 | د. بشرى عبدالهادي مهدي | ديوان الرقابة المالية / م. مدير عام |